

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

التمييز الأول:

المميز:

المميز ضده: الحق العام.

التمييز الثاني:

المميز:

المميز ضده: الحق العام.

التمييز الثالث:

المميز:

المميز ضده: الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٣ تقدم المميز الأول بهذا التمييز كما تقدم بالتاريخ ذاته
المميز الثاني كما تقدم المميز الثالث بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤ بهذا
التمييز في القضية الجنائية رقم ٢٠١٣/١٤٢٣ تاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ المتضمن وضع
كل من المميزين (المتهمين) بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات محسوبة لهم مدة
التوقيف.

طالبين قبول التمييزات شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التي أبداها كل من المميزين.

وتتلخص أسباب التمييز الأول المقدم من المميز بما يلي:

أولاً: أخطأت محكمة الجنايات بتجريم المميز بجرم هتك العرض وإدانتته بهذا الجرم بالرغم من عدم وجود بيئة قانونية بحقه.

ثانياً: أخطأت محكمة الجنايات بالأخذ ببيانات النيابة بمواجهة المميز بالرغم من تناقضها وعدم صحتها وعدم صلاحية هذه البيئة للحكم.

ثالثاً: لا يخفى على عدالتكم بأن البيئة إذا تناقضت تهافتت وطرحت من عداد البيئات.

رابعاً: أخطأت محكمة الجنايات بعدم الأخذ بالبيئة الدفاعية وتحديد الإقرار الخطي.

وتتلخص أسباب التمييز الثاني المقدم من المميز بما يلي:

أولاً: أخطأت محكمة الجنايات الكبرى ومن قبلها مدعي عام محكمة الجنايات بإسناد تهمة جنائية هتك العرض للمميز بصورة مخالفة للأصول والواقع والبيئات والقانون.

ثانياً: أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالسير وفقاً للائحة الاتهام المسندة من المدعي العام إلى المتهم وبعدم معالجة التكييف الجرمي وبصورة مخالفة للأصول والواقع والقانون.

ثالثاً: أخطأت محكمة الجنايات الكبرى في قرارها بعدم الأخذ بعين الاعتبار بأنه قد تم إسقاط حق الشاهد الشخصي بمواجهة المتهم.

-٣-

وتتلخص أسباب التمييز الثالث المقدم من المميز بما يلي:

١- القرار الصادر جاء مخالفاً للأصول والقانون.

٢- القرار يشوبه قصور في التعليل والتسبيب وفساد الاستدلال.

٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بأنها لم تستسغ البيئة بشكل أصولي.

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٩ طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييزات شكلاً وردّها موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٣/١١٤٣) تاريخ ٢٠١٣/١٠/٦ قد أحالت المتهمين:

١-

٢-

٣-

ليحاكموا لدى محكمة الجنايات الكبرى بجناية هتك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٨ عقوبات ومكررة مرتين للمشتكي عليه الأول

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٣/١٤٢٣ تاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

إنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٤ خرجت المجني عليها (مواليد ١٩٩٧/٩/٢م) من منزلها بسبب خلاف حصل بينها وبين ذويها وتوجهت إلى حديقة ميسلون في منطقة الصناعة بجبل الحسين حيث كانت الساعة بحدود العاشرة مساءً وفي الحديقة تعرفت على الشاهد وعلى المتهمين وجلسوا سوياً وبعد فترة بسيطة غادر الشاهد المكان وبقيت برفقة المتهمين اصطحب المتهم المجني عليها إلى مدرسة التطبيقات القريبة من الحديقة ورافقهما المتهم وعند الوصول إلى المدرسة تأخر المتهم قليلاً حيث قام المتهم بتقبيل المجني عليها على فمها وأجلسها تحت شجرة وقبلها مرة أخرى على فمها وحسس على صدرها من فوق الملابس ومن تحت الملابس أيضاً وأخرج ثديها الأيسر وقام بمصه وأخرج قضيبه المنتصب وطلب من المجني عليها اللعب به إلا أنها رفضت، وطلب منها أن يضع قضيبه في مؤخرتها ورفضت أيضاً، ثم أخذ يحرك بقضيبه أمامها إلى أن استمنى على الأرض ثم غادر المكان، ثم حضر إليها المتهم وقبلها على فمها وحسس على ثديها من فوق الملابس ثم قام برفع بلوزتها وأخرج ثديها الأيمن وقام بمصه وأخرج قضيبه وطلب من المجني عليها أن تلعه إلا أنها رفضت وطلب منها النوم على جنبها ليتمكن من إدخال قضيبه بمؤخرتها إلا أنها رفضت وأخذ يحرك قضيبه بيده على أن استمنى على الأرض ثم غادرا المدرسة، واتصل المتهم هاتفياً بصديقه المتهم وطلب منه أن يؤمن له مكان للمجني عليها، وبالفعل حضر المتهم واصطحب المتهم والمجني عليها إلى منزله وبعد ساعتين غادر المتهم وبقيت المجني عليها مع المتهم ، في منزله حتى الساعة الثانية عشرة بعد منتصف الليل حيث تناولوا الطعام وعندما ذهبت المجني عليها إلى الفراش تفاجأت بالمتهم ينام بجانبها ويقبلها على فمها ورقبتها، وقام بتشليحها ملابسها كاملة وشلح هو ملابسها كاملة كذلك ووضع قضيبه المنتصب على مؤخرة المجني عليها وأخذ يحركه إلى أن استمنى

على ظهرها ثم لبسا وناما حتى ظهر اليوم التالي، ثم حضر المتهم واصطحب المجني عليها وبقيا معاً حتى مساء اليوم التالي حيث قام خلال تلك الفترة بتقبيل المجني عليها على فمها والتحسيس على صدرها من فوق الملابس، وفي عصر ذلك اليوم اتصلت شقيقة المجني عليها الشاهدة بالمجني عليها واستفسرت منها عن مكانها حيث حضرت واصطحبتها إلى بيتها وأخبرتها بما حصل معها وتقدمت بالشكوى، وجرت الملاحقة.

وبتطبيق المحكمة للقانون على الواقعة التي قنعت بها قضت بما يلي:

وبتطبيق القانون على واقعة الدعوى وكما استخلصتها المحكمة نجد بأن أفعال المتهمين تجاه المجني عليها بتاريخ الواقعة والمتمثلة بقيام كل منهم بتقبيل المجني عليها والتحسيس على صدرها من فوق وتحت الملابس وكذلك قيام المتهم بوضع قضيبه على مؤخرتها والاستمنااء على ظهرها قد شكلت أفعالهم كافة أركان وعناصر جناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات وحيث توافر ركنها المادي بعناصره الثلاثة.

إذ صدر عن المتهمين الثلاثة سلوك تمثل باستطالة كل واحد منهم إلى جسم المجني عليها من حيث التحسيس على صدرها من تحت الملابس وهو المكان الذي تحرص على ستره والذود عنه.

وكذلك نتيجته تمثلت بإتمام فعلتهم من حيث الوصول إلى جسم المجني عليها والتحسيس عليها وكذلك علاقة سببية بين السلوك والنتيجة إذ كانت الاستطالة إلى جسم المجني عليها بسبب أفعال المتهمين.

كما توافر بحق المتهمين القصد الجنائي إذ أنهم ارتكبوا الأفعال وهم عالمون بعناصره مريدين لنتائجه وعالمين بأنه محظور عليهم إتيانه.

وقررت: عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهمين بجناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات وكذلك تجريم المتهم بجناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات مكررة مرتين.

وعطفاً على قرار التجريم واستناداً لما ورد فيه قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات وضع المجرمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات والرسوم لكل واحد منهما محسوبة لكل منهما مدة التوقيف وكذلك وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة ثلاث سنوات والرسوم مكررة مرتين محسوبة له مدة التوقيف.

وعملاً بأحكام المادة ٧٢ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تنفيذ إحدى العقوبات بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وكون المتهمين مكفولين تركهم أحراراً لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

لم يرتضوا المحكوم عليهم (المميزين) بهذا القرار فطعنوا فيه تمييزاً.

وعن أسباب التمييز الأول المقدم من المميز

وعن كافة أسباب التمييز الأول والدائرة جميعها حول الطعن في حكم محكمة الجنايات الكبرى على الرغم من عدم وجود بيئة قانونية وأخذها ببيئة النيابة العامة واستبعادها لبيئة المميز الدفاعية وأن البيئة إذا تناقضت تهافتت.

وفي ذلك نجد إن البيئة تقام في الجنايات والجنح والمخالفات بجميع طرق الإثبات وبحكم القاضي حسب قناعته الثابتة وبما أن الشهادة كسائر الأدلة في الدعوى اقناعية

وللمحكمة حق تقدير قيمتها من الناحيتين الشخصية والموضوعية وبالتالي الأخذ بها إذا اطمأنت إليها أو طرحها جانباً وعدم التعويل عليها إن هي شكت في صحتها.

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى وبعد تمحيصها لشهادة شهود النيابة العامة قد قنعت بهذه الشهادات وعولت عليها في معرض إثباتها ارتكاب المتهمين لجناية هناك العرض المسندة إليهم وتعزرت القناعة أيضاً بإفادة المتهمين الشرطية التي أقامت النيابة العامة الدليل على صحة الظروف التي أدليت بها وقنعت بها المحكمة.

ولا معقب لمحكمتنا على النتيجة المستخلصة من محكمة الجنايات الكبرى بعد وزن البينة ونؤيدها بما ذهبنا إليه فنقرر رد جميع أسباب التمييز المقدم من المميز

وعن أسباب التمييز الثاني المقدم من المميز

وعن كافة أسباب التمييز الثاني والدائرة جميعها حول تخطئة محكمة الجنايات الكبرى ومن قبلها المدعي العام والنيابة العامة بإسناد تهمة جناية هناك العرض وبعدم معالجة التكييف الجرمي وبعدم الأخذ بإسقاط الحق الشخصي بمواجهة المتهم (المميز).

وفي ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى بصفتها محكمة موضوع قد قنعت بأن المميزين قد وضعوا يدهم على ثديي المشتكية وحيث إن الشارع قد قصد بالعقاب على جريمة هناك العرض حماية المناعة الأدبية التي يصون بها الذكر أو الأنثى عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضي لا فرق بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية أو محجوبة بالملابس ما دامت هذه الملامسة قد استطلت جزءاً من جسم المجني عليها يعد عورة.

فإن ما توصلت إليه محكمة الجنايات من أن فعل المميز يشكل جريمة هتك العرض واقع في محله.

وقد استخلصت محكمة الجنايات الكبرى من البيئة الوقائع الصحيحة وتكييفها للتهمة المسندة للمتهم واقعاً في محله وموافقاً لأحكام المادة ١/٢٩٨ من قانون العقوبات ونحن بدورنا نقرها بما توصلت إليه.

وعن أسباب التمييز الثالث المقدم من المميز

وعن سببي التمييز الأول والثاني والذين مؤداهما إن القرار المطعون فيه جاء مخالفاً للأصول والقانون ويشوبه قصور في التعليل وفساد بالاستدلال.

وفي ذلك نجد إن استخلاص محكمة الجنايات الكبرى بصفتها محكمة موضوع للنتيجة التي انتهت إليها القرار المطعون فيه جاء سائغاً ومقبولاً ونحن نقرها على ذلك كونها طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً وعللت ذلك في حكمها المطعون فيه تعليلاً سليماً ووافياً مما يتعين معه رد هذين السببين.

وعن السبب الثالث من أسباب التمييز الذي مؤداه تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بأنها لم تستسغ البيئة بشكل أصولي.

فإن لمحكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع وبمقتضى أحكام المادة (٢/١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية سلطة وزن البيئة وتقديرها والأخذ بما تقنع به من بينات وطرح ما سوى ذلك ولا معقب عليها في ذلك من محكمتنا طالما أن النتيجة المستخلصة بعد وزن البيئة قانونية وسائغة فإذا اطمأنت إلى البيئة قضت بالإدانة والتجريم وإذا ساورها الشك قضت بالبراءة. فنقرر رد هذا السبب.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييزات الثلاثة وتأييد القرار المميز.

قراراً صدر بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٤/١٢/٣م.

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

مقق/ع م

lawpedia.jo